**تمهيد**

 تدفع متطلبات التحول نحو الاقتصاد المبني على الجودة والمعرفة بالمؤسسات الاقتصادية إلى زيادة الاهتمام بمفاهيم الاستثمار غير المادي وتحديد أبعاده ودوره في خلق القيمة. إذ أن إدراك تلك المفاهيم أصبح ضروريا لزيادة قدرة المؤسسة على التسيير الفعال.

 إذ صاحب التطورات التي عرفها القرن الواحد والعشرون والتغيرات الجذرية العميقة التي طرحت العديد من التحديات والفرص أمام المؤسسات، تطورا مستمرا لمفهوم الاستثمار غير المادي. و انطلاقا من الأهمية التي يكتسبها هذا الأخير فإن آلياته وطرق تكوينه اختلفت، وقد حاولت العديد من الدراسات تفسيره، وبقدر ما تكشف هذه التطورات عن التأثيرات الواسعة والعميقة في الإدارة والمؤسسات فإنها تكشف عن الاتجاه نحو ضرورة تحويل العناصر المعنوية إلى أصول غير مادية تكون في مجملها رأس المال غير المادي والاهتمام بها على حساب نظيرتها المادية.

ضمن هذا الإطار لم يقتصر استخدام رأس المال كمفهوم اقتصادي على بعض عوامل الإنتاج، بل تم اقتباس ذلك المصطلح واستعماله في مجال العلوم الاجتماعية وعلوم التسيير، تحت ما يعرف برأس المال غير المادي.

 لذا نحاول في هذا الفصل إبراز طبيعة وخصائص الاستثمار غير المادي، انطلاقا من تقديم تعريف وتصنيفات الاستثمار غير المادي في المبحث الأول. وفي المبحث الثاني فقد تم طرق خصائص الاستثمار غير المادي من خلال تميزه بالأداء الاقتصادي، واعتبار أن عناصر الاستثمار غير المادي محاطة بمخاطر فإنها تتطلب تسييرا ووسائل خاصة.

**المبحث الأول: الاستثمار غير المادي: تعريف وتصنيفات**

 لقد بدأ الاهتمام بالاستثمار غير المادي في المؤسسات بداية مع عقد الثمانينات، حين أدرك الأكاديميون والاستشاريون ، والمدراء أهمية و قيمة العناصر غير الملموسة في المؤسسة، إذ أن تراكمها يكون رأس المال غير المادي، الذي أصبح محدّدا أساسيا لما تحققه المؤسسة من أرباح، فلقد بينت الدراسات الحديثة أن الفروق النسبية بين مستويات أداء بعض الشركات اليابانية سببه مقدار ما تمتلك من أصول غير مادية يمكن استغلالها في مجالات وأنشطة متنوعة، و التي لا يتم الحصول عليها فقط من خلال الأموال، الأمر الذي حفز المسيرين على تسيير تلك الأصول غير المادية بكفاءة وإتقان بالكيفية الملائمة لتعظيم قيمة المؤسسة.

 و بداية مع عقد التسعينات تعددت الكتابات المركزة على رأس المال غير المادي في المؤسسة، باعتباره محددا للميزة التنافسية، حيث بدأت تلك المؤسسات في التفكير في كيفية استثمار وتسيير تلك العناصر غير المادية و تنميتها.

 وقد أخذ تحليل الاستثمار غير المادي وتحديد اتجاهاته مسارين مترابطين، الأول يتعلق بالمعرفة و القوى الذهنية. و يرتكز على خلق و توسيع المجال المعرفي للمؤسسة، أما الثاني فهو مسار الاعتماد على الموارد من خلال الاهتمام بكيفية خلق الأرباح من المزيج المميز للموارد المادية وغير المادية بالمؤسسة.

**1.1. الإطار المفاهيمي للاستثمار غير المادي**

 اعتبارا للأهمية التي أوليت للاستثمار غير المادي في السنوات الأخيرة و بناء على تطور المحيط الاقتصادي باتجاه اقتصاد محبذ أكثر فأكثر لجانب الخدمات و تبادل المعلومات ، فان تقديم تعريف للاستثمار غير المادي يعد أمرا مستعص .ففي بداية الأمر تم تعريفه عن طريق إلغاء عناصر أخرى (par élimination ) : فعرف على أنه ممثل بكل الاستثمارات التي هي ليست مادية و لا مالية، و يتمثل على سبيل المثال ( لا الحصر ) في براءات الاختراع، العلامات التجارية، المهارات(، التكوين[[1]](#footnote-2) .... و بالرغم من ذلك بقي هذا المفهوم يعاني من إبهام و غموض ، فهو من ناحية -أي الغموض- يتعلق بصعوبة تعريف هذه العناصر بالرجوع إلى مفهومها الاقتصادي ( مثلا : مفهوم الاستثمار أو الأصول )، و من ناحية أخرى حتى و إن كان للاستثمارات غير المادية ما يفرقها عن باقي الاستثمارات المادية و المالية فهي على درجة من الارتباط بهذه الأخيرة ، و يظهر الالتباس فيما إذا أمكن تفريقها بناء على جملة معينة من الخصائص عن الاستثمارات المادية ، و هنا يجب تعريفها بدقة ، أو يمكن اعتبارها كجزء من الاستثمارات المادية مثل : البرامج( les logiciels) تعد جزءا من أجهزة الكمبيوتر و في هذه الحالة لا يمكن اعتبارها إلا صنفا (sous- classe) من الاستثمارات المادية

 و بهدف محاولة الوصول إلى تعريف قريب للدقة ، نقدم في بداية الأمر جملة من التوضيحات المتعلقة بالمصطلحات المستخدمة عموما لتمييز النفقات غير المادية عن غيرها، و بغية تحقيق هذا الهدف نشير فيما يلي إلى كيفية عرض كل من النظرية الاقتصادية و المالية لمفهوم العنصر غير المادي .

**1.1.1. تعريف الاستثمار غير المادي**

 لقد ثبت فيما سبق ذكره صعوبة تعريف –بدقة- القيم المعنوية أو غير المادية ، و فيما يلي نقدم بعض ما جاء في أبحاث و دراسات لجملة من الباحثين في الاقتصاد و التسيير حيث أشار كل من Roux و Soulié (1992) إلى أصناف مطلقة يصعب تأكيد معناها الدقيق، كون أن بلوغ الدقة في المعنى لا يتم إلا عن طريق ربط المفاهيم ببعضها[[2]](#footnote-3) ((l’intermédiation de la conceptualisation

فبناءا على هذا القول يمكن اشتقاق أساس للتعريف: فكل ما هو ليس مجسدًا وغير مكون من مادة معينة بعد غير معنوي. ومن ثم يكون للمصطلحين: "معنوي" و "غير مادي" نفس المعنى. أما Medus[[3]](#footnote-4) (1996) فقد أشار إلى أن مفهوم القيم المعنوية قد ظهر في القانون الروماني، حيث أفاد مضمونه كل ما يخالف الأشياء التي يمكن لمسها.

كما اقترحLacroix Marc (1997) بأنه يمكن اعتبار الاستثمار غير مادي كـ: " تدفق افتراضي مسبب لآثار معقدة مؤدية إلى توجيه المعارف نحو تحقيق نتائج ملموسة"[[4]](#footnote-5) .

وانطلاقًا من هذا التعريف بلفت Lacroix الانتباه إلى[[5]](#footnote-6):

* الطبيعة الديناميكية والخاصة التجميعية التي تميز أي استثمار.
* الطابع الوهمي له، يعكس صعوبة إيجاد الخصائص التي تميزه عن غيره.
* آثار معقدة وبالتالي يصعب تقديرها.
* أما Epingard Paul (1998) فربط مفهوم الاستثمار غير المادي بالمعلومات والتحول الهام في أنظمة الإنتاج، فعرفه على أنه " انحراف détour ناتج عن الإنتاج الفكري الذي بإمكانه الاندماج بصفة دائمة في الأشياء، الأفراد والتنظيم"[[6]](#footnote-7)

 هذا التعريف يشير إلى أن الانحراف الذي يميز أي استثمار يأتي عن طريق الإنتاج الفكري، وهذه العلاقة بين تدفق المصاريف في الجانب غير المادي والمعارف تفسر إرادة Epingard في إيضاح الاختلافات الرئيسية بين مسار إنتاج الآلات ومسار الإنتاج الفكري.

وبالرغم من قدم مصطلح القيم المعنوية إلا أن تعريفه يبقى دومًا يفتقر للدقة. فهل نحن بصدد الحديث عن الاستثمارات أم عن أصول غير مادية. وهنا يظهر مسبقًا أن الاختيار بينهما يتم حسب المستعملين للمصطلح[[7]](#footnote-8). ففي بداية الأمر نقترح أولاً الاكتفاء بالحديث سواء كان هذا الأخير عبارة عن نقود جارية أو مقابل التزام بدفع موارد.

وعلى كل حال يبقى الفارق الوحيد بين المصاريف المادية وغير المادية يكمن في كون أن هذه الأخيرة لا تنبعث نتيجة للحيازة على سلع مادية. وكمثال على ذلك: المصاريف التي تدفع لأجل تكوين عامل ما هي إلا مصاريف (مجسدة) وبالمقابل تكون نتائج هذا التكوين غير ملموسة.

إذن فإن النتائج غير الملموسة بهذه المصاريف لا بد لها أن تدرس، كون أن مجمل هذه المصاريف تخصص لدعم ما هو مادي. فبالرغم من أنه وبالامتداد لذلك يمكن لتلك المصاريف أن تعمل على اكتساب أو الحيازة على سلعة ليست ملموسة كالمهارة فهي على الأرجح - أي المهارة – تمثل دعامة لما هو مادي.

 كما تتميز العناصر المعنوية أيضًا بأنه يمكن تخزينها على دعائم مادية. لكن قيمها تبقى دومًا غير ملموسة. فمثلاً البرامج Logiciels لا يمكن اعتبارها كقيم مادية، لكنها محملة على دعائم مادية ( القرص المرن، أو القرص الصلب) وهي عبارة عن مواد ملموسة.وليس لهذه المادة أي مكسب اقتصادي. الأمر نفسه في حالة براءة الاختراع.

فبراءة الاختراع ليست ملموسة بينما يمكن تجسيدها بوثيقة قانونية ملموسة. وفي كلتا الحالتين يتبين أن مجرد دعامة مادية Support physique تضفي صفة المادية لحق ملكية فكرية على ابتكار أو على خوارزم (algorithme dans un logiciel) وكلاهما غير ملموس.

 من أجل تعريف العناصر غير المادية يمكن الحديث أيضًا عن الالتزام بمصاريف مقابلها غير مادي[[8]](#footnote-9). لكن هذا التعريف يبقى دومًا لا يبلغ الدقة المراد التوصل إليها. حتى وإن كان هذا التعريف – مسبقًا – يقصي كل الاستثمارات المادية، فإنه لا يستثني الاستثمارات المالية (كالمساهمة في شركة) أو المصاريف الجارية التي ليس لها مقابل ملموس. فعلى سبيل المثال: الأجور. فيمكن القول أن أجر عامل ما بمصنع مثلا يوافق التزامه بإنتاج سلعة ملموسة.ولكن ليس هو الحال بالنسبة لأجر إطار إداري. حتى وإن كان الأجر في بعض عناصره يقابله إنتاج مادي ولكن ماذا بشأن مصاريف التأمين والكهرباء وغيرها.

 نتيجة لهذا، استوجب التدقيق في تعريف العناصر غير المادية من ناحيتين ففي بداية الأمر، يجب التمييز أولاً بين أنواع المصاريف غير المادية ( المصاريف الجارية ومصاريف الاستثمار) ثم يجب التدقيق في التدخلات بين المصاريف غير الملموسة و "دعائمها"المادية.

ومن ثم تقتضي الضرورة التفريق بين المصاريف الجارية ومصاريف الاستثمار فيظهر جليا من خلال بغض الدراسات أنها لا تفرق بين الاستثمارات أو الأصول غير المادية بالرغم أن القصد يبين أنها تشير إلى المصاريف غير المادية Les dépenses immatériels. ، حيث أن كل المصاريف غير المادية ليست بالضرورة ذات طابع استثماري. ويمكن اعتبارها استثمارات إذا توفرت بها جملة من المعايير الاقتصادية:

فالمصاريف ذات الطابع الاستثماري تمكن من تنمية الأموال الاقتصادية، وهي – أي المصاريف – تصرف بصفة دائمة من طرف المؤسسة خلال نشاطها. وتساهم في إنتاج ميزة خاصة avantage spécifique، خالقة للقيمة وبالتالي تحقيق دخل مستقبلي[[9]](#footnote-10).

وهذا لا يمنع من وجود مصاريف غير مادية جارية ومصاريف متعلقة بالاستثمار غير المادي. والفرق بينهما يمكن استنتاجه بطرح السؤالين المواليين:

هل هذا المصروف له أثر خلال الفترة الحالية؟ هل هذا المصروف ينتج عنه دخل؟ وفي الواقع بالإمكان إحداث الفرق بين الاستثمار والمصروف الجاري بسهولة: فمثلاً مؤسسة X أرادت القيام بحملة إشهارية لبعث منتوج جديد أو القيام بتجديد منتوج قديم ( البحث و التطوير ) فان ذلك يعد مشروعا استثماريا ، على خلاف مصاريف الومضات الإشهارية الدورية الخاصة بمنتوج قديم بالمؤسسة .

 فهي تعتبر مصاريف جارية ، بمعنى أنها لا تؤثر إلا على نتائج السنة الحالية ، و مجملا يظهر أن المصاريف غير المادية لها طابع خاص و المتمثل في التراكم غير الخطي حيث أن القيم الهامشية لدينار مستثمر تتعلق بمبلغ المتراكم للمصاريف السابقة لكن بوتيرة غير خطية ، و من ثم يظهر جليا أن المصاريف الجارية و مصاريف الاستثمار يمكن أن ترتبط ببعضها ، فالمصاريف المعتبرة اليوم كمصاريف جارية بإمكانها أن تظهر على شكل استثمار عن طريق التراكم و هذا ما يفسر استخدام مصطلح الاستثمارات غير المادية عندما ينبغي استحضار المصاريف غير المادية .

من جهة أخرى بإمكاننا أن نصادف صفة غير المادية على بعض من السلع فمثلا يمكن أن نجد جملة من العناصر غير المادية حتى و إن كانت محمولة على دعائم مادية ( البرامج ) و لا يمكن فصلها عن بعض .

 و بالإمكان اعتبار مصاريف إعادة تنظيم الإنتاج ( مثلا لأجل الحصول على ترتيب امثل للآلات ) كالاستثمارات ، باعتبارها تسمح بتحقيق نتائج ايجابية لعدة سنوات ، و بالرغم من عدم إمكانية فصل هذا الاستثمار غير المادي عن الأصل المادي الذي يرتبط به، و يتضح جراء ذلك انه هناك تداخل بين العناصر المادية و المصاريف غير المادية ، و يمكن أن يحدث اللبس حيث يمكن للمصروف غير المادي أن لا ينتج شيئا بينما يتميز آخر بخصائص الأصول المادية ذلك حسب مكانه و تنظيمه (agencement ) .

 بناء على التحليل السابق أمكن لنا اقتراح تعريف للمصاريف غير المادية (أو العناصر المعنوية ) و من جهة أخرى الاستثمارات غير المادية :

* العنصر المعنوي: يعتبر عنصرا معنوي كل المصاريف النقدية ( أو المعدات الأخرى ) المؤدية إلى خلق ميزة اقتصادية للمؤسسة دون أن يكون مجسدا في عنصر مادي أو مالي.

و المقصود هنا بالميزة الاقتصادية بتلك الميزة التي تحدد دخلا إضافيا[[10]](#footnote-11) ، أما فيما يتعلق بالاستثمارات غير المادية فهي كل العناصر المعنوية التي منها تكون الميزة التنافسية دائمة .

و هنا و بالعودة إلى مثال الأجر إذا كان الأجر قادرا على خلق ميزة اقتصادية يمكن اعتباره ضمن المصاريف غير المادية، أما إذا كانت هذه الميزة دائمة فهنا يمكن اعتباره كاستثمار غير مادي.لكن بالعودة إلى الاقتصاد و المحاسبة فيما يتعلق بالمصاريف و تحولها إلى استثمارات فإن هذه النقطة بالذات تعد عقدة المصاريف غير المادية ، باعتبارها تجمع بين مصاريف جارية واستثمارات ، و من المنطلق يجب ضبط المصطلحات و فيما يأتي تقدم عرضا مختصرا لتعريف العناصر غير العادية في النظرية الاقتصادية و كذا المالية .

**2.1.1. رأس المال ، الاستثمار و الأصول في الاقتصاد**

 يشيرBoisselier (1993) في جملة من التعريفات للعناصر المعنوية إلى تشبيه رأس المال التقني le capital technique بـ: مجموعة العناصر المادية و غير المادية المنتجة و المستعملة في détour de production و التي بإمكانها زيادة إنتاجية العمل البشري[[11]](#footnote-12)، و من ثم يمكن دمج العناصر المعنوية ضمن رأس المال التقني مع إمكانية الإسناد إليه ( على العموم ) خصائص رأس المال المادي.

في نفس السياق فرق Adam Smith بين رأس المال الثابت ( عدة دورات ) و رأس المال الدوري circulant ( و الذي يستهلك بمجرد أول استعمال)[[12]](#footnote-13) ، وقد أشار إلى هذه التفرقة Afrial ( 1992 ) بغية إزالة اللبس الحاصل بين مصاريف التسيير المنفقة في مجالات غير مادية domines immatériel و المتعلقة بنشاط معين و المصاريف التي تنفق لإنشاء استثمار حقيقي ( حيث أن تخصيص الموارد يهدف إلى الحصول على عناصر هيكلية دائمة و منافع و التي تتعدى أثارها الدورة المحاسبية الحالية. و هذه التفرقة على قدر كبير من الأهمية، باعتبارها تحوي الإشارة إلى رأس المال غير المادي، و هو ما يرافق المال الثابت، و منه يكون له جملة من خصائص رأس المال المادي ( تناقص قيمته في الزمن ) هذا من جهة.

و من جهة أخرى الإشارة إلى المصاريف الدائمة المتعلقة بالسلع غير المادية les biens immatériels و لكنها ليست دائمة.

 و فيما يتعلق بتناقص ( تآكل ) رأس المال، فيعد الاستثمار كوسيلة للحفاظ على الإنتاج وتجديد رأس المال. إضافة إلى المساهمة (أي الاستثمار) في الحفاظ على مستوى الإنتاج و بالتالي الحفاظ على المكاسب.

ويوافق الاستثمار: الالتزام الفوري أو التضحية الفورية بمجموعة من المواد بهدف تحقيق إيرادات مستقبلية[[13]](#footnote-14).

 وقد تمت الإشارة إلى هذا المفهوم عن طريق Fisher (1930) في حساب قيمة الاستثمار وطبقت في اختيار الاستثمارات.

 ما يمكن ملاحظته بناءًا على هذا التعريف للاستثمار هو أنه موسع وبالإمكان أن يتضمن هذا المفهوم الاستثمارات المالية وغير المادية. خاصة وأنه يشير إلى تحقيق إيرادات مستقبلية فقط. دون الإشارة إلى أنها ملموسة أو غير ذلك.

ما يضمنه هذا التعريف هو ارتباط المصطلح "استثمار" بالتضحية عن مورد (تم قياس قيمته بأحكام) وبالمقابل تحقيق موارد مستقبلية محتملة. ومن هذا المنطلق يعد كل إنفاق – من أجل الحيازة على مكسب مادي أو غير مادي: استثمارًا.

وعلى العموم فيما يتعلق بالمكاسب غير المادية، فهناك تراكم لرأس المال، عن طريق الاستثمار، وهذا التراكم المتزايد لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق فوائد للمؤسسة.

وبهذا يتطابق هذا المنطق لتراكم رأس المال وحالة الاستثمار المالي وغير المادي ولكن بمميزات.

 و في هذا الصدد يشير Roux و Soulié أنه للاستثمارات غير المادية عتبة عندها نبدأ هذه الاستثمارات بتحقيق مكاسب للمؤسسة ذلك عند بلوغ مستوى معين من تراكم المصاريف (كما هو الحال بالنسبة لمصاريف الإشهار و مصاريف اكتساب شهرة المحل ، و مصاريف البحث و التطوير و التكوين أيضا ) . و بالرغم من كل الخصائص التي تفرق العناصر غير المادية عن غيرها ، فان هذه العناصر مذكورة في النظرية الاقتصادية و كذلك المحاسبة ، و باعتبارها تعريفات النظرية الاقتصادية التي سبق و إن اشرنا إليها ، يمكن اعتبار انه هناك توافق بين رأس المال الاقتصادي و الأصل المحاسبي ، و بالرغم من أن المحاسبة تفرق بين الأصل الثابت و الأصل المتداول circulant.

 ويشير (1997) Bardes إلى عدم التوافق بينها فالعناصر المسجلة على أنها أصول ثابتة لا توافق بالضرورة رأس المال كما هو الحال بالنسبة لمصاريف التأسيس فهي تسجل على أنها قيم معنوية و هي لا تمثل استثمارا غير مادي بل تمثل أصولا وهمية تسجل على أنها قيم معنوية و هي لا تمثل استثمارا غير مادي بل تمثل أصولا وهمية بمعنى انه ليس لهذه المصاريف قيمة سوقية و هي لا تمثل سوى آلية عرض محاسبي[[14]](#footnote-15)، بالمقابل لذلك نجد بعضا من العناصر المعنوية تسجل محاسبيا بطرق مختلفة فيمكن اعتبارها ضمن الأصول أو ضمن المصاريف الجارية و تقتضي الضرورة إيجاد مفهوم دقيق لرأس المال غير المادي حتى نفرقها عن القيم المعنوية immobilisations incorporelles

**3.2.1. رأس المال، الاستثمار، الأصول في النظرية المالية**

 تشير النظرية المالية إلى هدف التسيير المالي و المتمثل في تعظيم قيمة المؤسسة أي ثروة مالكيها في هذا السياق يقسم Modigliani و Miller (1958) هذه القيمة إلى قسمين[[15]](#footnote-16):

1. القيمة الحالية الناتجة عن الأصول الموجودة
2. قيمة فرص النموopportunités de croissance

و اخذ بعين الاعتبار هذا الفرق Myers (1977) ، حيث ميز بين صنفين من الأصول المكونة لقيمة أي مؤسسة: أصول موجودة actifs en place وخيارات الحيازة على الأصول الحقيقية في المستقبل [[16]](#footnote-17)option d’achat d’actif réels dans le future.

أما Cohen (1997) فقد أثار الطرح التالي، الثورة المتراكمة للمؤسسة عند فترة معينة ما هي إلا جملة من العناصر التي من شأنها تقدير قيمتها (أي المؤسسة).[[17]](#footnote-18)

فبناءًا على ما سبق من تعريفات فإنه يتبين بأي قيمة أي مؤسسة ناتجة عن أصولها (الملموسة) هذا من جهة. وعن فرص النمو (أو الاستثمار) من ناحية ثانية، والتي بإمكانها تحقيق فوائد للمؤسسة.

 إن فرص النمو هذه ليست دوما محددة بوضوح من الناحية التعريفية (عدد العناصر الواجب اعتبارها) فهي ليست محدودة. وغالبًا ما تقدر هذه الفرص باستعمال متغيرات مقاربة proxy[[18]](#footnote-19)، وهى عديدة وتختلف من دراسة إلى أخرى. لكن جملة منها تداولت بكثرة في دراسات انجلوسكسونيه :رأس المال غير المادي للمؤسسة، أو تراكم المصاريف غير المادية (البحث و التطوير، الإشهار، التكوين) وهي تمثل مقاربة جيدة لفرص الاستثمار للمؤسسة.

 إذن فإن النظرية المالية قدمت تعريفًا للمصاريف غير المادية كمتغيرات مقاربة variables approximantes لفرص النمو لمؤسسة ما واعتبرتها عنصرًا مكونًا لقيمة المؤسسة. فالارتباط إذن يظهر بين مصاريف غير المادية هذا من ناحية و بين رأس المال و قيمة المؤسسة من ناحية أخرى.

و تجدر الإشارة إلى أن النظرية المالية لم تتحدث إطلاقا عن الاستثمارات غير المادية، و أشارت إلى انه يوجد عند الالتزام أو التضحية بموارد حالية تطلعا لتحقيق موارد مستقبلية[[19]](#footnote-20).

 فضمن هذا التعريف لا توجد إشارة إلى نوع الاستثمار ( مادي أو غير مادي ) و نستنتج في النهاية أن النظرية المالية لم تعطي تعريف خاص بالاستثمارات غير المادية ، كما اعتبرت كل من النظرية الاقتصادية و المالية أن العناصر غير المادية تدخل في تكوين رأس مال المؤسسة و تساهم في خلق قيمة المؤسسة.

**2.1. طبيعة وتصنيفات الاستثمار غير المادي**

 بالرغم من تباين وجهة نظر الباحثين حول مفهوم الاستثمار غير المادي، إلا أنه هناك شبه إجماع على أنه مكون أساسا من جملة من العناصر التي يمكن حصرها في الجانب البشري و الفكري والتنظيمي. وقبل الشروع في اقتراح لتصنيفات العناصر غير المادية لا بأس أن نذكر أهمها فيما يأتي:

**1.2.1. عناصر الاستثمار غير المادي**

 عموما يعتبر عنصرا معنويا ما يلي:

* الابتكارات، الرسوم والنماذج
* الامتيازات concessions
* مصاريف البحث والتطوير
* الرسم على الإيجار droit au bail
* اللوحات الإعلانية enseignes، الاسم التجاري
* أموال التجارة
* مصاريف التكوين
* مصاريف إعادة الهيكلة أو التنظيم
* الترخيصاتlicences
* البرامجlogiciels
* العلامات التجارية (سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة، و الأشمل صورة العلامة، إدراك العلامةla notoriété de la marque ، وفاء الزبائن)
* حصة السوق
* المهارات
* الشبكات التجارية

 حيث تعد هذه العناصر مؤشرة أكثر منها كافية لعناصر أخرى مشابهة، فيجب في بداية الأمر حصرها ضمن قائمة حتى يتم التمكن من اقتراح تصنيفات للعناصر غير المادية.

1. البحث والتطوير:

 حسب Frascati (OCDE، 1981) فقد تم التفريق بين وظيفتي البحث والتطوير من اجل الفصل بين نشاط المؤسسات بهدف تحسين نشاطات قابلة للاستغلال المباشر للمؤسسة (التطوير)

عموما تدرج أيضا ضمن البحث والتطوير الابتكارات باعتبارها تجسيدا لمسار البحث وبفضلها تحصل المؤسسة على حماية قانونية.

1. التكوين:

 إن مصاريف التكوين قادرة على أن تساهم في خلق مهارات أو كفاءات ويمكن الحيازة على المهارة من أجل إنجاز مشروع معين (الاستثمارات في آلات مثلا) أو في إطار تحقيق سياسة تقيم المعرفة والكفاءات.

 وفي هدا الصدد يشير [[20]](#footnote-21)Bardes إلى أنه لمصاريف التكوين ثلاثة مميزات تفرقها عن باقي المصاريف أولاها سبقت هده المصاريف بمصاريف التعليم والتي تعتبر كاستثمار أولي.وفي هده الحالة لا تمثل مصاريف التكوين إلا جزاء صغيرا من جملة مصاريف التعليم المخصصة للفرد.

ثاني المميزات هي أنها في حدود معينة –إجبارية ولذلك فرض القانون على كل مؤسسة أن تخصص ما يعادل نسبة 3 % من الكتلة الأجرية للتكوين أما الميزة الثالثة فهي أن هده هذه المصاريف تعمل على رفع مستوى العامل

1. البرامج logiciels:

 تصمم البرامج لأجل سد حاجة معينة لصالح المؤسسة وهي كالابتكارات عناصر غير مادية مختلفة عن العناصر المادية من حيث مسار إنتاجها. لا سيما أن تكلفة الإنتاج الوحدوية في حالة العناصر المادية هي نسبيا ثابتة ، بينما في حالة البرامج فتقيم حسب التكلفة الإجمالية للإنتاج ، فيمكن التعبير عنه عند إنشاء النسخة النهائية للبرامج. ويكون بإمكان المؤسسة أن تحتفظ بنسخة لديها ، وهذا يعني أن المؤسسة تحصل على برنامج ذي قيمة ، و يكلفها مبالغ عالية و في الحقيقة ما هي إلا تراكم لمعارف و مخطط للتصميم معبر عنهما بالبرنامج.

1. النشاط التجاري:

 تعبر عن جميع التكاليف التي تعمل على تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة بمصطلح واحد: مصاريف الإشهار و الاتصال، خلق أو صيانة العلامات entretien des marques، مصاريف تنشيط قوى البيع.

**2.2.1.تصنيفات العناصر غير المادية**

 إن جملة التعريفات التي تم تقديمها فيما سبق ساعدت على فهم مختلف الرؤى لبعض من الباحثين و المفكرين، غير أن تقديم تصنيفات للعناصر غير المادية يلعب دورا هاما في فهم الظاهرة ومحتواها.

**أ-التصنيف الكلاسيكي**

 إن التصنيف الكلاسيكي هو الأكثر استعمالا،وفي هذا الصدد تعتبر الـ INSEE[[21]](#footnote-22)(\*) ثلاث معايير تحدد على أساسها صفة غير المادية على المصاريف:

* المصروف لابد له أن ينمي قدرة المؤسسة على الإنتاج.
* تتراكم على شكل رأس المال قابل للاهتلاك من أجل إنتاج مستقبلي.
* لها قيمة و يمكن التنازل عنها في السوق.

و المكونات المحصاة و التي تم تحصيلها هي:

* البحث و التطوير
* التكوين المهني
* المصاريف التجارية (الإعلانات)
* البرامج
* التحويلات التقنية transferts techniques
* استثمارات غير مادية أخرى(الحقوق السمعية البصرية...)

 فضلا عن محتوى هذا التصنيف فإنه قد أضاف بعض الباحثين إلى الأربع عناصر الأولى مصاريف التنظيم و مصاريف نظام المعلومات و المصاريف الإستراتيجية[[22]](#footnote-23)

**ب-التصنيف حسب نوع النشاط:**

 حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE فإن ظهور و تطور مفهوم العناصر غير المادية عن طريق التسيير أكثر منه عن طريق التكنولوجيا، و قد ساعد على ذلك بروز الكفاءات الفردية لدى العمال و كذا التنظيم.

 وبناء على ذلك أوجدت أربع (04) فئات للعناصر غير المادية موزعة حسب نوع النشاط:

* الاستثمار غير المادي في التكنولوجيا و يوجد قبل التجديد و من شأنه أن يضمن المعارف الأساسية الضرورية إعادة بعث منتوج جديد ،هذا الاستثمار يتضمن البحث و التطوير،الحيازة على التكنولوجيات الحديثة التصميمات،هندسة لنشاطات الاستغلال.
* الاستثمار غير المادي المؤهل:يضم الاستثمار في الموارد البشرية، التنظيم و نظام المعلومات.
* دراسة تنظيم الأسواق.
* البرامجlogiciels

**ج-التصنيف الوظيفي**

 اقترح [[23]](#footnote-24)Bounrfour هذا التصنيف حيث جدد نوعين من الوظائف:وظائف القيمة ووظائف الموارد و تحتوي كل وظيفة واحدا أو مجموعة من العناصر المادية.

* وظائف القيمة تحتوي:
* البحث و التطوير
* الإنتاج
* المنطقيات logistiques بمعناها الواسع بما فيها المنطقيات المعلوماتية (معالجة، تخزين، نقل المعلومات)
* التسويق و التوزيع (الشبكات، قنوات التوزيع)
* الاتصال بهدف تحسين صورة المؤسسة
* وظائف الموارد :تحتوي ثلاث أنواع من الموارد :
* المعلوماتية
* البشرية
* المالية

**د-التصنيف حسب قابلية القياس**

 يقترح كل منPierrat و Martory تصنيفا للعناصر غير المادية بناء على إمكانية تحديدها و تقييمها:

* الحقوق و أشباه الحقوق: حقوق التأليف، براءة الاختراع...
* الأصول المعنوية المكونة للكمبيوتر، البرامج، قواعد المعطيات.
* الأصول القابلة للاستغلال (ملفات الزبائن، قائمة المتعاقدين)
* الهياكل (الهياكل التنظيمية، نظام المعلومات).
* القيم المعنوية الباقية (فرق الحيازة)

**3.2.1. فرق الحيازة** (فائض القيمة)

 قدمنا فيما سبق عرضا لأهم العناصر المعنوية كل على حده، حتى و إن كان تحديدها مستعصيا فبالإضافة إلى ما سبق نقدم مفهوما آخر يشتمل على كل العناصر السابقة.

ففي حالة شراء مؤسسة مثلا غالبا ما يكون الجدال قائما حول صورة المؤسسة و الميزة التنافسية لها، و في الحقيقة نكون بصدد الحديث عن فرق الحيازة.

 يوافق فرق الحيازة الفرق بين القيمة الكلية للمؤسسة و القيمة المعدلة للأصول المحاسبية[[24]](#footnote-25).عموما لا تحسب قيمة فرق الحيازة إلا عند الحيازة على مؤسسة و هنا عند تاريخ العملية – أي الحيازة- يوافق ذلك الفرق بين سعر الحيازة لهذه المؤسسة و قيمة أصولها الصافية المعاد تقييمها. عمليا يتم مقارنة السعر المدفوع للحيازة على المؤسسة بمجموع أصولها الصافية المحاسبية، مع خصم قيمة الديون. وبهذا الفرق نكون قد حصلنا على فرق "التجميع الأول"، و يبقى جزءا من هذا الفرق محملا على الفرق بين القيمة الاقتصادية للأصول و قيمتها المحاسبية (فرق إعادة التقييم) و الرصيد يمثل فرق الحيازة (goodwill)[[25]](#footnote-26)(\*).

 إن فهم فرق الحيازة و أخذه بعين الاعتبار مهم جدا، فهو يوجد بصفة دائمة في الميزانية المجمعة. و تمثل قيمته جزءا معتبرا منها -أي الميزانية المجمعة-. و يمكن أن ينظر لفرق الحيازة من ثلاث زوايا مختلفة[[26]](#footnote-27):

1. قد يبقى رصيد بعد إعادة تقييم الأصول: ففي الحالة العادية لا توافق قيمة الأصول الصافية القيمة السوقية للمؤسسة، و ذلك بسبب تسجيلها المحاسبي وفقا للتكلفة التاريخية و مبدأ الحيطة و الحذر، ففرق التجميع الأول يوافق إعادة التقييم لأصول المؤسسة التي تظهر في الميزانية و الباقي ، أي فرق الحيازة goodwill يحدد حسب القدرة على دفع أكثر من قيمة الأصول الصافية المعاد تقييمها.
2. يمكن أن يعتبر فرق الحيازة على أنه تمثيل لأصول أخرى غير التي هي مسجلة في الميزانية، ذلك بسبب عدم التمكن من تسجيلها بسبب طبيعتها. أو أن المؤسسة قررت عدم تسجيلها كأصول، و تعتبر كأصول معنوية. و انطلاقا من هذا يظهر الفرق بين سعر الحيازة و قيمة الأصول المادية الصافية المعاد تقييمها.
3. يمكن أن يعتبر فرق الحيازة على أنه استحداث للنتائج المستقبلية للمؤسسة[[27]](#footnote-28)، آو هو مدمج في أرباح محتملة فهو بالنسبة لبعض الباحثين ممثل للقيمة المستقبلية و بذلك يدرج ضمن المكاسب المحتملة و التي أهملتها المبادئ المحاسبية[[28]](#footnote-29).

 وعلى العموم ، فإن ما سبق من تحليل يؤول إلى أن مفهوم فرق الحيازة يرتكز على أن قيمة المؤسسة ليست فقط متعلقة بقيمة أصولها المسجلة محاسبيا ، و إنما هي متعلقة أيضا بصورة العلامة و كذا الخدمات المقدمة للزبائن ، الميزة التنافسية ، و كل هذه العناصر المعنوية لها قيمة فالمؤسسة تدفع أموالا لاكتسابها، و من ثم فإن فرق الحيازة يعبر عن فرق القيمة بين ما هو مسجل محاسبيا و بين العلاوة التي تحصل عليها المؤسسة جراء اكتسابها للقيم المعنوية[[29]](#footnote-30).

**المبحث الثاني: خصائص الاستثمار غير المادي**

 يمكن طرق خصائص الاستثمار غير المادي من خلال ثلاث زوايا أساسية: أولا من ناحية تميزه بالأداء الاقتصادي وهذا ما يفرقه عن الاستثمار المادي، ثانيا باعتبار أن عناصر الاستثمار غير المادي محاطة بمخاطر فإنها تتطلب تسييرا ووسائل خاصة.

 وانطلاقا من الخاصيتين السابقتين نستشف أن طرق تقييم العناصر المادية لا تكون دوما ملائمة لقياس العناصر المعنوية.

**1.2. أداءات الاستثمار غير المادي**

 تتعدد الرؤى لأداءات الاستثمار غير المادي فيمكن أن ينظر له من ناحية مردوده، وكذلك تناقصه أو تقييمه في الأسواق المالية.

في هذا الصدد كان مفاد العديد من الدراسات ربط مصاريف البحث والتطوير بنظريات التجديد في الاقتصاد. وقد ركزت على أداءات الاستثمار غير المادي من ناحيتين:

* مردود وتناقص قيمة الاستثمار غير المادي؛
* التقييم الاقتصادي وأداء الاستثمار غير المادي؛

**1.1.2. مردود وتناقص قيمة الاستثمار غير المادي**

منذ دراسة Shumpeter(1934) للتقدم التقني، أفدم العديد من الباحثين على دراسة العلاقة بين رأس المال، التجديد والإنتاجية. وقد استعملت دوال إنتاج لقياس تطور الإنتاجية مكونة من ثلاث عوامل: عوامل مادية (رأس المال، العمل)، عوامل تنظيمية (هيكلة الأسواق، متغيرات هيكلية خاصة بقطاع النشاط)، وعوامل التقدم التقني ( من بينها البحث والتطوير).

أهم شكل لهذه الدوال هو دالة cobb douglas كنموذج للدراسات المقدمة، نعرض دراسة [[30]](#footnote-31)Cuneo المنبثقة من أعمال solow (1956-1957) :

حيث VA : القيمة المضافة، وتكلفة العوامل

C: رأس المال المادي

K:مخزون البحث والتطوير. أو عموما مخزون رأس المال غير المادي

L: العمل

: اتجاه التقدم التقني

θ,α ,β: مرونات القيمة المضافة بالنسبة لعوامل الإنتاج الموافقة.

وتشير دراسة Cuneo إلى صعوبة قياس التقدم التقني أو العناصر المعنوية. في دراسته للعلاقة بين مصاريف البحث والتطوير و الإنتاجية تحول العلاقة السابقة إلى:

…….(02)

وتعد هنا Kكتراكم لمصاريف البحث والتطوير أخذا بعين الاعتبار معدل اهتلاك δ ثابت (يقدر بـ %15 في الدراسة)

: مصاريف البحث والتطوير من السنةt-1 إلىt

 وقد طبق هذه الدراسة على عينة احتوت على182 مؤسسة خلال الفترة 1972-1977 كما قسم هذه المؤسسات حسب قطاع النشاط إلى فئتين: قطاع علمي وقطاع الصناعات الثقيلة، فتحصل على النتائج الموالية:

- من أجل القطاع العلمي: مرونة القيمة المضافة بالنسبة لمصاريف البحث والتطوير قدرت بـ %21 مقابل %12 بالنسبة لقطاع الصناعات الثقيلة

- معدل المردود السنوي للبحث و التطوير عال سواء بالنسبة لقطاع الصناعات الثقيلة(%85) أو القطاع العلمي (%50)

عند الأخذ بعين الاعتبار معدل تناقص البحث والتطوير تنخفض قليلا قيمة مرونة القيمة المضافة بالنسبة لمصاريف البحث والتطوير. ولكن يغير بطريقة مهمة من معدل المردود السنوي، فإذا كان معدل تناقص أعظمي (%30) يبقى المردود السنوي للبحث والتطوير دوما أكبر أو يساوي مردود رأس المال المادي.

 وفي دراسة من نفس النوع على الأسواق المالية الأمريكية قدم Hall (1993) نفس النتائج السابقة حتى 1985 ولكنه لاحظ أنه ابتداء من هذه السنة فإن مردود البحث والتطوير يبدأ في الانخفاض.وحتى يتحقق معدل مردود يعادل قيمة معدل مردود ما قبل 1985 يجب أن يكون معدل تناقص البحث والتطوير يعادل 2/3 ويكون هذا شبه مستحيلا. ويبرر Hall هذه النتائج والتحليلات إلى طبيعة السوق المالي.

كنتيجة لما سبق نجد أن بعضا من الاستثمارات غير المادية لها مردود متزايد (غلة متزايدة) بخلاف الأصول المادية.

وتبقى هاتين الدراستين وأخرى تعتمد على منهجية كلاسيكية. والانتقاد الموجه لها يدور حول قياس التجديد والتقدم التقني، ففي دالة الإنتاج السابقة تضمنت مصاريف البحث والتطوير، عنصر التجديد. وهذا يعني أن التجديد اعتبر كمتغيرة خارجية مكونة لمتغيرة مستقلة. وبناء على هذا الانتقاد قدم كل من Huban و Bouhsina (1997)[[31]](#footnote-32)عدم اعتبار متغيرة التجديد كمتغيرة مستقلة ولكن قام الباحثان بتقسيم عينة المؤسسات إلى جزأين: المؤسسات المجددة والمؤسسات قليلة التجديد، وبذلك لا تحتوي المعادلة إلا على عاملين: رأس المال والعمل.

 أما تفسير التجديد لا يكون متضمنا في معامل المتغيرة المفسرة بل يكون انطلاقا من نتائج العينتين. وبناء على النتائج المحصل عليها لا يوافق على خصائص التقدم التقني فعموما يكون جزءا من هذا التقدم مدمجا في رأس المال فيؤخذ بعين الاعتبار لحساب هذه المتغيرة مدة الحياة المتوسطة للتجهيزات. على خلاف متغيرة العمل التي لا تتضمن عموما متغيرة التقني، وأكد الباحثان على أن رأس المال البشري ممثل بكفاءات العمال ويجب أخذ هذه المتغيرة بعين الاعتبار ضمن خصائص متغيرة العمل.

**2.2. مخاطر الاستثمار غير المادي**

 للعناصر غير الملموسة مخاطر خاصة، والتي تجعل من –أي العناصر- النتائج المرجوة من الاستثمار فيها غير أكيدة، حيث خطر الخسارة المرتفع يجعلها على درجة عالية من الخصوصية، ونتيجة لذلك فإن إمكانية استرجاع المصاريف المعنوية المنفقة على أي مشروع يكون صعبا للغاية.

**1.2.2. مخاطر الخسارة العالية**

 إن المشاريع التي تعتمد بالدرجة الأولى على العناصر المعنوية، يكون احتمال خسارتها عال، وذلك نتيجة لالتقاء عدة عوامل مخاطرة. فجل تلك العناصر تعمل في حالة عدم التأكد: ففي المقام الأول، فإن المؤسسات المبتكرة، جرت بها العادة أن تكون معدلات نموها عالية ولكن ذلك من شأنه أن يخلق لديها مشاكل سيولة(ارتفاع احتياج رأس المال العامل).

ثانيا، فإن النتائج غير الأكيدة لهذه الابتكارات تخلق خطر تكنولوجي و تنافسي .فالخطر التكنولوجي يتعلق بخطأ في التطوير أو في الابتكار، أما الخطر التنافسي فيتمثل في الحول دون نجاح اكتشاف المؤسسة و اعتباره معياريا في السوق.

**2.2.2. خصوصية العناصر غير المادية**

 إن العناصر غير الملموسة لها درجة عالية من الخصوصية كونها غير قابلة للتبادل و في هذا الصدد يحصي Thibierge مجموعة من الخصوصيات للعناصر غير المادية أهمها[[32]](#footnote-33):

1-خصوصية الأصول البشرية و التي تعود إلى مهارات و كفاءات العمال.ما يميز هذه الأصول هو تراكم الكفاءات الجماعية على المدى الطويل و كذا التكوين، المهارة و رأس المال التنظيمي مثال عن ذلك.

2-خصوصية الزمن :حيث أن الأصول غير المادية ليست قابلة للفصل عن بعضها، مثلا حالة الصول البشرية و المهارات و المعارف.

فكلما كثرت الخصوصيات كلما قلت إمكانية تحولها إلى المنافسين، فهي تمثل حاجزا واقيا ضد المنافسة. وفي حالة ما إذا لم تكن لهذه العناصر أو الأصول غير المادية درجة خصوصية عالية فإن انتقالها للمنافسة يعد أمرا سهلا، وما يمنعها من الانفصال سوى قانونية.وطبعا فإن هذه الحماية تنتج عنها تكلفة.

 مما سبق نستنتج أنه بإمكان هذه العناصر المادية أن تكون على درجة عالية من الخصوصية و قد تتفوق بخصوصيتها على الأصول المادية. ولكن ينجم عنها نوعين من المخاطر: مخاطر على درجة عالية، و أخرى درجة منخفضة. فإذا كانت الخصوصية عالية فإن ذلك يمنع المؤسسة من التنازل عن، و بالتالي لابد لها أن تستغله من ثم تبحث عن الموارد المالية اللازمة وكذا تحمل كل المخاطر التقنية و التسويقية لهذا الأصل.

و العكس إذا كانت الخصوصية منخفضة فإن ذلك ينبئ تسرب الميزة التنافسية المكتسبة عن طريق هذا الأصل غير المادي.

**3.2. المعايير المحاسبية الدولية ورأس المال غير المادي**

**1.3.2. تحويل الأصول غير الملموسة إلى رأس مال غير مادي**

 تهتم رؤية رأس المال غير المادي كثيرا بالأصول غير الملموسة للمؤسسة وأهمية تحويلها من أصول غير ملموسة إلى رأس مال غير مادي القابل للتحديد والقياس. وبالتالي تجنب مشكلة عدم القدرة على حصر الأصول غير المادية والنقص في مقاييس احتسابها. وقد أكد Lowell Bryan وآخرون بضرورة الحاجة إلى تحويل الأصول غير الملموسة إلى رأس المال غير مادي، حيث يمكن توضيح ذلك انطلاقا من الشكل التالي:

**الشكل رقم (01): تحويل الأصول غير الملموسة إلى رأس مال غير مادي**

**المعرفة**

**الدراية الفنية الداخلية معرفة ماذا، معرفة لماذا ، الخبرة المتخصصة والمعلومات**

**الملكية الفكرية:**

**المعرفة المتحولة من خلال البحث والتطوير
 مع الاستثمار في الحماية القانونية، إلى
 الملكية التي تجني عوائد نقدية مباشرة.**

**الأفراد**

**المحور العالمي لأفراد ذوي نوعية عالية**

**الموهبة**

**تطوير أفراد ذوي نوعية عالية إلى أداء
 عالمي المستوى من خلال الاستثمار
 والاختبار، الذين يمكن أن يوجدوا ويستغلوا
 كسب مقترحات ذات قيمة عالية .**

**العلاقات**

**الصلة ذات الميزة بين المنتجين، الموردين، الزبائن**

**الشبكات**

**امتلاك ميزة البنية التحتية التي تقدم قيمة
 لكل الأطراف من خلال المنافع الاقتصادية
 المباشرة والحصول على الفرص من خلال
 العيون والآذان في كل مكان .**

**السمعة**

**افتراض قيمة أعلى في تسليم السلع والخدمات**

**العلامة**

**الاستثمار المتفق عليه في تحديد ، إعلان
 ، وترويج السمعة المتميزة التي تدني
 تكاليف التفاعل مع الزبائن وتنتج الاسترداد بأسعار أعلى**

**المصدر:**Lowell Bryan and al., Race for the World, Harvard Business School Press, Boston, 1999, p179

**2.3.2. المعالجة المحاسبية لرأس المال غير المادي وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 38: "الأصول غير الملموسة"**

 اعتنت المحاسبة منذ ظهورها بتقييم وقياس الأصول المادية ، ولم يكن مفهوم رأس المال غير المادي معروفا في ذلك الوقت، حيث كان رأس المال المادي هو المسيطر على مفهوم رأس المال خلال الفترة السابقة والممتدة من ظهور الثورة الصناعية وإلى غاية العقدين الأخيرين من القرن الماضي. بعدها شهدت المؤسسات منافسة شديدة بسبب تلاحق الابتكارات والإبداعات التي اشتدت بظهور ثورة التكنولوجيا، ومع زيادة أهمية تكنولوجيا المعلومات والمعرفة ودورهما في خلق الثروة، برز مفهوم رأس المال غير المادي، بعد أن أصبح يمثل نسبة كبيرة من إجمالي أصول المؤسسات، فبالنسبة لشركة Microsoft مثلا يقدر رأس المال 10 فقط من إجمالي القيمة السوقية[[33]](#footnote-34).

و يتطلب الاعتراف ببند وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 على أنه أصل غير ملموس إذا كان البند يلبي ما يلي[[34]](#footnote-35):

1. تعريف الأصل غير الملموس.
2. إذا كان من المحتمل تدفق داخل للمنافع الاقتصادية المستقبلية إلى الشركة.
3. إذا كان من الممكن قياس وتحديد تكلفته بشكل موثوق به.

 يجب على المشروع تقييم درجة الاحتمالية لتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية باستخدام افتراضات معقولة ومدعومة تمثل أفضل تقدير للإدارة لمجموعة من الظروف الاقتصادية التي ستسود على مدى حياة الأصل. ويجب قياس الأصل مبدئيا بمقدار تكلفته[[35]](#footnote-36).

 وتجدر الإشارة أنه تم معالجة رأس المال غير المادي في المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 باعتباره أصل غير ملموس مولد داخليا، حيث أشارت الفقرة رقم 51 من المعيار أنه من الصعب في بعض الأحيان تقييم ما إذا كان أصل غير ملموس مولد داخليا يستوفي شروط الاعتراف، حيث من الصعب:

* تحديد ما إذا كان هناك أصل قابل للتحديد سيولد منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة.
* تحديد تكلفة الأصل بشكل موثوق.

وللمعرفة ما إذا كان الأصل غير ملموس المولد داخليا يلبي معايير الاعتراف، تم تقسيم مراحل توليد الأصل داخليا إلى مرحلتي:

1. مرحلة البحث: حسب الفقرة رقم 54 من المعيار فإنه يجب عدم الاعتراف بأي أصل غير ملموس ناتج في مرحلة البحث بل يتم الاعتراف به كمصروف للفترة فقط.
2. مرحلة التطوير: حسب الفقرة رقم 57 من المعيار فإنه يجب الاعتراف بالأصل غير الملموس الناشئ من مرحلة التطوير إذا توفرت الشروط الآتية:
* الجدوى التقنية أو الفنية لإكمال الأصل وإنهائه بشكل صالح للاستعمال أو البيع.
* القدرة المالية والتقنية وكذا توفر النية للشركة في إكمال الأصل غير الملموس لاستعماله أو بيعه.
* قدرة الشركة على استعمال الأصل غير الملموس أو بيعه.
* القدرة على قياس المصاريف التي أنفقت لتوليد الأصل داخليا أثناء مرحلة التطوير، بشكل موثوق به.

**تكلفة الأصل غير الملموس المولد داخليا:** حسب الفقرة رقم 66 من المعيار فإن تكلفة الأصل غير الملموس المولد داخليا تشمل كافة المصاريف الضرورية لإنشاء أو تصنيع أو إعداد الأصل لكي يكون قادرا على العمل بالشكل المرغوب من الإدارة.

حسب SFAC No6 الفقرة 172[[36]](#footnote-37): أنه في حالة عدم وجود سعر سوقي للأصل أو تكلفة تاريخية له فإن عملية القياس والاعتراف به محاسبيا تكون صعبة جدا، غير أنّ ذلك لا يجعلنا ننكر أن لهذا الأصل منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة للشركة.

**3.3.2. قائمة الأصول غير المادية وفقا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 03 (IFRS 3)**

احتوى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 03 (IFRS 3**)** على قائمة[[37]](#footnote-38) تحدد فيها الأصول غير المادية. وفيما يلي نقدم الأصول المعترف بها وفق هذا المعيار:

* **الأصول غير المادية المتعلقة بالتسويق**
* العلامات التجارية
* الإنترنيت
* الإعلانات بالجرائد
* اتفاقيات عدم المنافسة
* **الأصول غير المادية متعلقة بالزبائن**
* قائمة الزبائن
* دفتر الطلبيات
* العلاقات التعاقدية مع الزبائن
* العلاقات غير التعاقدية مع الزبائن
* **الأصول غير المادية المتعلقة بالعقود**
* عقود الترخيصات، رخصة الامتياز، الإشهار، التموين
* رخص البناء، الالتزامات
* حقوق الإصدار
* حقوق الاستكشاف، وكالات التسيير
* **الأصول غير المادية المتعلقة بالتكنولوجيا**
* التكنولوجيا المبتكرة
* التكنولوجيا غير المبتكرة
* قواعد المعطيات
* البرامج
* الأسرار التجارية
* مصاريف البحث والتطوير
* **الأصول غير المادية المتعلقة بالفنون**
* الباليه، الأوبرا، التصوير
* الكتب، المجلات، الجرائد، الجلسات الموسيقية

**خلاصة**

 بناء على ما جاء في هذا الفصل فإن تكوين رأس المال غير المادي في المؤسسة هو نتاج عمليات متتابعة ومعقدة تحتاج إلى استثمارات كبيرة وأوجه إنفاق لفترة زمنية طويلة لتكوينها. وتتحدد مؤشرات قياس الاستثمار في رأس المال غير المادي على مستوى المؤسسة من خلال أوجه الإنفاق التي تركز المؤسسة عليها.

ونظرا للدور الأساسي لرأس المال غير المادي في خلق الفرق بين قيمة المؤسسات, دعت الحاجة إلى التفكير في إيجاد طريقة لقياس رأس المال غير المادي محاسبيا بغية إدارته واستثماره بشكل فعال وموضوعي يحقق دعم الميزة التنافسية للمؤسسة، من خلال توفير المعلومات الملائمة عنه والتي عجزت المحاسبة التقليدية عن توفيرها، حيث أن غياب المعلومات الملائمة عن قيمة رأس المال غير المادي أدت إلى تجاهله لفترة طويلة. ويعد هذا أمرا خطيرا ونقصا حادا في عملية صنع القرارات الرشيدة. هذا ما دعا إلى البحث عن أساليب حديثة تمكن من قياس رأس المال غير المادي وتوفر المعلومات الهامة عنه.

فمن هدا المنطلق أمكن لنا التساؤل عن محتوى تلك الأساليب وعن إمكانية تطبيقها. وهذا ما نبغي معالجته في الفصل الموالي.

1. Christophe Thibierge, contrubution à l’étude des déterminations de la comptabilisation des investissements immatériels, thèse de doctorat en science de gestion, université de paris , IX-darphine , 1992 nom publiée ,p :20 [↑](#footnote-ref-2)
2. Dominique Roux et Daniel Soulié, Gestion, PUF édition, Paris, 1992, P: 452 [↑](#footnote-ref-3)
3. Medus Jauns , L'incorporel et l'ingénierie financière, Echanges, Supplément du n°119, janvier 1996, pp. 40-56. [↑](#footnote-ref-4)
4. Christiane Alcouffe et Yassine Louzzani, mesure de l’investissement immatériel : indicateurs dévaluation et performance, les notes de Lrihe,n° 381, juillet 2003, P: 7. [↑](#footnote-ref-5)
5. Lacroix Marc, La reconnaissance des actifs immatériels et le reporting financier, résumé de thèse de doctorat en sciences de gestion, Université Montesquieu-Bordeaux IV, juin 1997, P : 2. [↑](#footnote-ref-6)
6. 2Epingard Paul, étude d’un objet conceptuel déstabilisant ; l’investissement immatériel, Revue économique, vol 49, Novembre 1998, PP 1152- 1538. [↑](#footnote-ref-7)
7. Christophe Thibierge, Op.cit. , p:22. [↑](#footnote-ref-8)
8. Bernard Bardes, l’investissement immatériel, Bulletin de la banque de France, N°40, Avril 1997, P : 123 [↑](#footnote-ref-9)
9. Christophe Thibierge, Op.cit , p :23 [↑](#footnote-ref-10)
10. Christophe Thibierge, Op.cit , p :25 [↑](#footnote-ref-11)
11. Boisselier Philipe, L'investissement immatériel : gestion et comptabilisation, De Boeck Université, 1993, P : 26-27. [↑](#footnote-ref-12)
12. Afrial Claude, pour une reconnaissance de l’investissement intelectuel, intelectuel revue française de gestion, janvier- février, 1992, p:39 [↑](#footnote-ref-13)
13. Shephane Legmarie, la prise en compte de l’investissement immatériel, cas d’expérimentation, laboratoire orleanais de gestion, document de recherche N°2001-02, 2001, p :04 [↑](#footnote-ref-14)
14. Bernard Bardes, Op, cit, p : 124 [↑](#footnote-ref-15)
15. Christophe Thibierge, Op.cit, p :29 [↑](#footnote-ref-16)
16. IBID, p: 29 [↑](#footnote-ref-17)
17. Cohen Elie, analyse financière, 4eme édition, édition ُEconomica, 1997,p : 112., [↑](#footnote-ref-18)
18. Christophe Thibierge, Op, cit p: 30. [↑](#footnote-ref-19)
19. Stéphane Leymarie, Op, cit, p : 05. [↑](#footnote-ref-20)
20. Bernard Bardes, Op, cit, P :126. [↑](#footnote-ref-21)
21. (\*)INSEE : Institut national de la statistique et des études économiques. [↑](#footnote-ref-22)
22. Christiane Alcouffe et Yassine Louzzani, Op.cit, P:9. [↑](#footnote-ref-23)
23. Bounfour Ahmed, la valeur dynamique du capital immatériel, Revue française de gestion, Septembre- Octobre 2000,PP 111-124. [↑](#footnote-ref-24)
24. Jean François Casta et Bernard Collasse, Juste valeur : enjeux et politiques, édition Economica, 2001, p :85. [↑](#footnote-ref-25)
25. (\*) غالبا ما يستعمل المصطلح فرق الحيازة أو goodwill للتعبير عن الفرق بغض النظر عن إشارته، وعندما يكون الفرق سالبا فإنه يمكن القول بأنه لدينا فرق حيازة سالب أو badwill أو goodwill négative. [↑](#footnote-ref-26)
26. Alan Fustec, Valorisation de l’entreprise et limites des normes IFRS, analyse financière n° 25, Octobre Novembre Décembre 2007,P : 40. [↑](#footnote-ref-27)
27. Delesalle Frédéric, Ecart de première consolidation et comptes individuels : trois propositions pour améliorer la normalisation comptable, Revue de droit comptable, 2 eme trimestre,2005, P : 17. [↑](#footnote-ref-28)
28. Pierrat Christian, Op.cit, P : 12. [↑](#footnote-ref-29)
29. Christophe Thibierge, Op.cit, p :45 [↑](#footnote-ref-30)
30. Cuneo Philipe, L’impact de la recherche et développement sur la prodictivité industruelle, économie et statistique, n°164, Mars 1984, PP : 3-18. [↑](#footnote-ref-31)
31. Huban Jean Paul et Bouhsina Zohir, innovation qualité du facteur travail et éfficacité prodictive, Revue économique, vol 48, n°3, Mai 1997, PP : 605-614 [↑](#footnote-ref-32)
32. Christophe Thibierge, Op, cit p: 62. [↑](#footnote-ref-33)
33. عبد الستار يوسف، دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصاد، جامعة الزيتونة،2005، ص: 2. [↑](#footnote-ref-34)
34. مجلس معايير المحاسبة الدَّولية، المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 "الأصول غير الملموسة". ترجمة: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2005. [↑](#footnote-ref-35)
35. خالد قاشي وحمزة العرابي، المعالجة المحاسبية لرأس المال الفكري وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 "الأصول غير الملموسة"، المؤتمر العلمي الدولي حول إدارة وقياس رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية، جامعة سعد دحلب – البليدة، 13-14 ماي 2008، ص: 12. [↑](#footnote-ref-36)
36. Financial Accounting Standards Board, Elements of financial statements, Statement of Financial Accounting Concept No. 6. 1985, Paragraphe 172. [↑](#footnote-ref-37)
37. Association nationale des directeurs financiers et de contrôle de gestion, les travaux de la DFCG sur le capital immatériel, Sorbonne, 2 Juillet 2008, P: 18. [↑](#footnote-ref-38)